منظمة العمل الدولية

GB.352/INS/21/1(Rev.2)

مجلس الإدارة

الدورة 352، جنيف، 28 تشرين الأول/ أكتوبر - 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤
الأصل: إنكليزي

البند الحادي والعشرون من جدول الأعمال

تقرير الفريق العامل بشأن العقد الاجتماعي الجديد بالنسبة إلى خطتنا المشتركة

مسودة الرسائل الرئيسية الواجب إدراجها في المدخلات الثلاثية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية (٢٠٢٥)

مقدمة

١. منذ الدورة ٣٥١ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٤)[١] لمجلس الإدارة ووفقاً لخارطة الطريق التي اعتمدها في دورته ٣٥٠ (آذار/ مارس ٢٠٢٤)،[٢] عقد الفريق العامل بشأن العقد الاجتماعي الجديد بالنسبة إلى خطتنا المشتركة اجتماعه الرابع في ٧ آب/ أغسطس ٢٠٢٤ لإعداد مسودة الرسائل الرئيسية الواجب إدراجها في المدخلات الثلاثية لمؤتمر القمةالعالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، لكي ينظر فيها مجلس الإدارة ويعتمدها في دورته ٣٥٢ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤). وبناءً على طلب الفريق العامل، أعد المكتب مسودة وثيقة اعتبرها أعضاء الفريق العامل أساساً جيداً لمناقشتهم. وأعرب أعضاء الفريق العامل عن وجهات نظر مختلفة، وفي نهاية اجتماعهم طُلبوا من المكتب مراجعة مسودة الرسائل الرئيسية على ضوء مدخلاتهم وإرفاقها بتقرير الفريق العامل المقدم إلى مجلس الإدارة.

٢. وتعكس مسودة الرسائل الرئيسية وجهات نظر الهيئات المكونة الثلاثية بشأن الأولويات التي ينبغي أن يعالجها مؤتمر القمة العالمي الثاني. وتدعو هذه الرسائل، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، إلى وضع عقد اجتماعي عالمي متجدد، يستند إلى نهج يركز على الإنسان وعلى المحاور الأساسية الثلاثة للتنمية الاجتماعية، وهي القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع والإدماج الاجتماعي. ولا تتناول الرسائل الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

[١] انظر الوثيقة GB.350/INS/6 والوثيقة GB.351/INS/5 للحصول على معلومات إضافية بشأن تشكيل الفريق العامل واجتماعاته السابقة.

[٢] الوثيقة GB.350/PV، الفقرة ٢٣٢(ج) والوثيقة GB.350/INS/6(Add.1).

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

٣. وتماشياً مع خارطة الطريق التي وافق عليها مجلس الإدارة،[٣] سيجتمع مجلس الإدارة في الأسبوع الأول من دورته الحالية بوصفه لجنة جامعة لمناقشة مسودة الرسائل الرئيسية، وسينظر في اعتمادها في الأسبوع الثاني.

◀ الخطوات التالية

٤. وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن طرائق عقد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية،[٤] سيُعقد مؤتمر القمة على مستوى رؤساء الدول والحكومات بين ٤ و٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥ في قطر. وقررت الجمعية العامة أيضاً أن تعتمد القمة إعلاناً سياسياً مقتضباً وعملي المنحى، يُتفق عليه مسبقاً بتوافق الآراء من خلال مفاوضات حكومية دولية تجرى في نيويورك، ويكون ذا نهج متمحور حول التنمية الاجتماعية ويعطي زخماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتجدر الإشارة إلى أنّ القرار يعترف صراحة بدور ومساهمات منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة الثلاثية في تعزيز العدالة الاجتماعية والعمل اللائق للجميع.

٥. ووفقاً لخارطة الطريق،[٥] سيجتمع مجلس الإدارة في الأسبوع الأول من دورته ٣٥٣ (آذار/ مارس ٢٠٢٥) بوصفه لجنة جامعة لتبادل وجهات النظر بشأن تقرير الفريق العامل. وسيدعى الميسران المشاركان إلى المشاركة في الاجتماع. وفي الأسبوع الثاني، سينظر مجلس الإدارة في مشروع قرار لتقديمه إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته ١١٣ (٢٠٢٥) للموافقة عليه. ومن شأن مضمون مشروع القرار أن يعطي زخماً للرسائل الرئيسية الواجب إدراجها في المدخلات الثلاثية، وأن يتطرق إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة الثلاثية في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي الثاني، مع مراعاة التقدم المحرز في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الإعلان السياسي الذي سيتمخض عن القمة.

◀ مشروع القرار

٦. **إنّ مجلس الإدارة:**

(أ) اعتمد الرسائل الرئيسية الواجب إدراجها في المدخلات الثلاثية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية والتي أعدها الفريق العامل بشأن العقد الاجتماعي الجديد بالنسبة إلى خطتنا المشتركة، والواردة في ملحق الوثيقة GB.352/INS/21/1(Rev.2)؛

(ب) طلب إلى المدير العام أن يحيل الرسائل الرئيسية إلى الميسرَين المشاركَين للعملية التحضيرية الحكومية الدولية المفضية إلى مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية وإلى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإلى الأمين العام للأمم المتحدة؛

(ج) طلب إلى الهيئات المكونة أن تحيل الرسائل الرئيسية إلى ممثلي حكوماتها المشاركين في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الإعلان السياسي الذي سيعتمده مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

(د) أوعز إلى الفريق العامل بإعداد مشروع قرار بشأن المدخلات الثلاثية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، مع تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة الثلاثية في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، لكي ينظر فيه مجلس الإدارة في دورته ٣٥٣ (آذار/ مارس ٢٠٢٥) ويحيله إلى مؤتمر العمل الدولي لاعتماده في دورته ١١٣ (٢٠٢٥).

---

[٣] الوثيقة GB.350/INS/6(Add.1)

[٤] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، طرائق عقد "مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي" تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، الوثيقة A/78/L.93، ٢٠٢٤.

[٥] قرر مجلس الإدارة، في دورته ٣٥٠ (آذار/ مارس ٢٠٢٤)، أن يدرج في جدول أعمال الدورة ١١٣ (٢٠٢٥) للمؤتمر بنداً بشأن المدخلات الثلاثية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية (انظر الوثيقة GB.350/PV، الفقرة ٢٣٢(د)).

◄ الملحق

مسودة الرسائل الرئيسية الواجب إدراجها في المدخلات الثلاثية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية

١. يرحّب مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية عام ٢٠٢٥ لتقييم التقدم المحرز ومعالجة الثغرات وإعادة الالتزام بإعلان كوبنهاغن لعام ١٩٩٥ بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل وتنفيذه وإعطاء زخم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.[١] وفي الأوقات العصيبة التي نعيشها اليوم، سيشكل مؤتمر القمة العالمي الثاني فرصة لحشد المجتمع الدولي وراء الهدف المشترك المتمثل في النهوض بالتقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية كمساهمة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة والسلم والأمن. كما يشكل التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية الذي أنشئ مؤخراً منبراً تعاونياً للإجراءات التي تسهم في تحقيق هذا الهدف.

٢. ويسلّم مجلس الإدارة بأنّ المواضيع الرئيسية الثلاثة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ الذي عُقد في كوبنهاغن، التي تُعتبر الركائز الثلاث للتنمية الاجتماعية - وهي القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع والإدماج الاجتماعي - تحتفظ بأهميتها وتظل ليس فقط وثيقة الصلة بل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً. وإذ يؤكد مجلس الإدارة من جديد على أنّ العمل ليس سلعة، فإنه يشير إلى أنّ هدفَي العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية وتوفير العمل اللائق للجميع، يتسمان ببالغ الأهمية في النهوض بالتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. كما يشدد على دور القطاع الخاص بوصفه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل، مع الاعتراف بدور القطاع العام بوصفه صاحب عمل مهماً ومزوداً للخدمات العامة والبنية التحتية جيدة النوعية.

٣. واقتناعاً من مجلس الإدارة بأنّ تحقيق طموحات مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية سيتطلب بيئة اقتصادية وتجارية وتنظيمية مؤاتية ومستقرة، فإنه يشدد على الحاجة إلى سياسات تفضي إلى نمو اقتصادي يولّد فرص العمل واستحداث فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة للجميع. وهو مقتنع بأنّ تحقيق هذه الطموحات سيتطلب أيضاً تطبيق مبادئ الإدارة السديدة القائمة على سيادة القانون والمؤسسات الخاضعة للمساءلة والتنظيم الفعال لتجنب البيروقراطية وعدم اليقين القانوني. ويشدد مجلس الإدارة على ضرورة إرساء نظام مالي دولي يدعم البلدان في مواكبة التحولات التي تؤثر على عالم العمل، مع مراعاة الوضع الخاص للبلدان النامية.

٤. وإذ يشدد مجلس الإدارة على أنّ الحوار الاجتماعي يسهم في التماسك المجتمعي، وعلى أنه محوري بالنسبة لاقتصاد جيد الأداء ومنتج، فإنه يدعو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى تسليط الضوء على دور ومساهمة الحوار الاجتماعي بوصفه آلية رئيسية للإدارة السديدة في تعزيز التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. وإذ يشدد مجلس الإدارة كذلك على الدور المحوري للشركاء الاجتماعيين وشرعيتهم الديمقراطية في تمثيل الاقتصاد الحقيقي وخبرتهم المباشرة في عالم العمل، فإنه يدعو مؤتمر القمة إلى مراعاة وجهات نظر الشركاء الاجتماعيين في أعماله التحضيرية ومداولاته ونتائجه.

٥. وإذ يسلط مجلس الإدارة الضوء على استمرار أهمية وملاءمة الالتزام ٥ الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الأول لعام ١٩٩٥ بشأن تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل، فإنه يدعو مؤتمر القمة العالمي الثاني إلى جعل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة) هدفاً شاملاً في أعماله التحضيرية ومداولاته ونتائجه.

نحو عقد اجتماعي عالمي متجدد

٦. إنّ مجلس الإدارة، إذ يذكّر بأنّ الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية وافقت بالإجماع في الدورة ١١٢ (٢٠٢٤) لمؤتمر العمل الدولي، على تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية بعنوان "نحو عقد اجتماعي متجدد"، يدعو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى تجديد العقد الاجتماعي العالمي لمعالجة الثغرات في تنفيذ إعلان وبرنامج

[١] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٢٦١/٧٨، عقد "مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي" تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"، القرار A/RES/78/261، ٢٠٢٤؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٣١٨/٧٨، طرائق عقد "مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي" تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"، القرار A/RES/78/318، ٢٠٢٤.

عمل كوبنهاغن لعام ١٩٩٥ بشأن التنمية الاجتماعية، فضلاً عن التحديات العالمية الراهنة المطروحة أمام التنمية الاجتماعية.

٧. وإدراكاً منه بأنّ العالم يواجه فرصاً ملحوظة ومخاطر وتحديات كبيرة مدفوعة بالاتجاهات العالمية مثل الابتكارات التكنولوجية والتحولات الديمغرافية وتغير المناخ؛ وأنّ التقدم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يحتاج إلى تسريع لمكافحة المشاكل المستمرة المتمثلة في الفقر والسمة غير المنظمة والبطالة، فضلاً عن تزايد أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وأنّه بات من الضروري تعزيز الثقة بالمؤسسات العامة والإدارة السديدة على المستويين الوطني والدولي، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى إعادة تأكيد المسؤولية الجماعية لجميع الدول في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال عقد اجتماعي متجدد يستند إلى نهج يركز على الإنسان، على أن يوضع بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين ويستند إلى الركائز الثلاث للتنمية الاجتماعية، مع إيلاء اعتبار خاص للعناصر الواردة أدناه.

القضاء على الفقر

٨. في ما يتعلق بالقضاء على الفقر، يوصي مجلس الإدارة بالتركيز على الأولويات التالية.

(أ) وضع فرص العمل اللائق والمنشآت المستدامة والتنمية الاقتصادية في صميم استراتيجيات الحد من الفقر.

إنّ مجلس الإدارة، اقتناعاً منه بأنّ هدف القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ لن يتحقق ما لم يحرَز مزيد من التقدم في استحداث فرص عمل جيدة، يحيط علماً بأنّ الأمثلة الناجحة لاستراتيجيات الحد من الفقر تشير إلى أنّ التحول الاقتصادي الداعم للتنمية، الذي تدعمه المنشآت المستدامة وعملية استحداث فرص العمل اللائقة والمنتجة، يؤدي دوراً رئيسياً في هذا السياق. ولذلك، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى النظر في خيارات لمساعدة البلدان على توسيع قاعدتها الإنتاجية، بالانتقال من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة الأكثر إنتاجية، عن طريق تشجيع الاستثمارات في القطاعات المستهدفة وإرساء بيئة داعمة للمنشآت المستدامة، بما في ذلك المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالمساهمة الكبيرة للقطاع العام في الحد من الفقر عن طريق الاستثمار في القطاعات كثيفة العمالة وتطويرالبنية التحتية وبرامج العمالة العامة. وبغية ضمان استفادة الفقراء من الفرص التي يتيحها النمو الشامل والمشترك على نطاق واسع، يؤكد مجلس الإدارة على أهمية اعتماد تدابير فعالة لتعزيز الإنتاجية، بما في ذلك تنمية المهارات وتسهيل حصول العمال على الحماية الاجتماعية وحماية العمال الملائمتين.

(ب) تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية، لمنع الفقر والحد منه من خلال تعزيز نظم الحماية الاجتماعية العالمية والكافية والمستدامة والشاملة.

على الرغم من إحراز بعض التقدم في توسيع نطاق التغطية الاجتماعية، لا يزال اليوم أكثر من ٤ مليارات شخص يفتقرون إلى أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التغطية الصحية. ولذلك، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني إلى إعادة التأكيد على ضرورة توسيع نطاق هذه التغطية بما يكفل حصول الجميع على الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية والمستدامة، ولا سيما العمال، بمن فيهم العاملون لحسابهم الخاص والعاملون في الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد الريفي. وإذ يشير مجلس الإدارة إلى إمكانية سد الثغرات في تمويل الحماية الاجتماعية من خلال حشد الموارد المحلية في معظم البلدان، فإنه يوصي بأن يعهد مؤتمر القمة العالمي الثاني إلى النظام متعدد الأطراف - الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية - بالعمل معاً بشكل أوثق لدعم البلدان الراغبة في توسيع حيزها المالي بشكل مستدام لدعم الحماية الاجتماعية.

العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

٩. في ما يتعلق بتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، يذكّر مجلس الإدارة بالدور المركزي للهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع) ويوصي بالتركيز على الأولويات التالية.

(أ) تعزيز مؤسسات العمل وقدرات الناس على الاستفادة من الفرص المتاحة في عالم متغير.

"١" لدى اتباع نهج يركز على الإنسان إزاء التحولات الهيكلية التي تؤثر على عالم العمل، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى توصية الدول الأعضاء بأن تعتمد لوائح وسياسات عمل فعالة وعادلة وأن تستثمر في بناء مؤسسات سوق عمل قوية وفعالة وخاضعة للمساءلة، بما في ذلك

لأغراض الحوار الاجتماعي. ويشمل ذلك تعزيز التصديق على معايير العمل الدولية وتنفيذها والإشراف عليها، فضلاً عن تعزيز حقوق العمال، وهو عنصر أساسي لتحقيق النمو الشامل والمستدام، مع التركيز على الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية باعتبارهما من الحقوق التمكينية.

ويؤكد مجلس الإدارة من جديد أنّ جميع العمال بحاجة إلى حماية كافية، بما يتماشى مع برنامج العمل اللائق، بما في ذلك:

- احترام الفئات الخمس من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وهي الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية؛ القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي؛ القضاء الفعلي على عمل الأطفال؛ القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة؛ بيئة عمل آمنة وصحية؛
- أجر معيشي يتماشى مع مبادئ منظمة العمل الدولية؛
- حد أقصى لوقت العمل، مع مراعاة الظروف الوطنية.

كما يعيد مجلس الإدارة التأكيد على الأهمية المستمرة لعلاقة العمل كوسيلة لتوفير اليقين والحماية القانونية للعمال، مع الاعتراف بنطاق السمة غير المنظمة والحاجة إلى ضمان اتخاذ إجراءات فعالة لتحقيق الانتقال إلى السمة المنظمة. ومن الضروري ضمان أن تؤدي ترتيبات العمل ونماذج الإنتاج ومشاريع الأعمال المتنوعة، بما في ذلك في سلاسل التوريد والإمداد المحلية والعالمية، إلى زيادة فرص التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتوفير العمل اللائق، وتفضي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية. ويؤكد المجلس مجدداً أنّ المنشآت المستدامة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نظراً لمساهمتها في خلق فرص العمل والابتكار والعمل اللائق، بحاجة إلى بيئة مؤاتية للازدهار، فضلاً عن حوافز كافية للتكيف والاستثمار.

"٢" ويدعو مجلس الإدارة كذلك مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى التوصية بتعزيز التنسيق بين سياسات العمالة وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلي على المستوى الوطني، مع إعطاء الأولوية للتعليم الجيد وتنمية المهارات والتعلم المتواصل من أجل زيادة قابلية العمال للاستخدام وتلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمتوقعة. وهذا مهم بشكل خاص في السياقات الديمغرافية المختلفة. ومن الضروري أيضاً تحسين نوعية خدمات التوظيف العامة وإمكانية الوصول إليها لمساعدة العمال والمؤسسات على مواكبة التحولات الحالية. وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة إلى إيلاء اهتمام خاص لعمالة الشباب، بما في ذلك الانتقال من المدرسة إلى العمل، وتشجيع وضع استراتيجيات للتعلم المتواصل باعتبارها مسؤولية مشتركة للحكومات والشركاء الاجتماعيين.

"٣" ويدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى الاعتراف بالتحديات الكامنة في الهجرة، والتي هي نتيجة لعوامل مثل النزاعات وتغير المناخ والتحولات الديمغرافية والفقر، وهي تحديات لا تتجاوز الحدود الوطنية. كما يدعو مؤتمر القمة إلى دعم الجهود الدولية الرامية إلى ضمان ظروف عمل لائقة للعمال المهاجرين واللاجئين، مع الاعتراف بإسهامهم الإيجابي في البلدان المضيفة والاهتمام بتسخير إمكاناتهم من خلال تعزيز نهج للحراك البشري قائم على الحقوق.

(ب) دعم الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

إنّ مجلس الإدارة، إذ يحيط علماً بأنّ الاقتصاد غير المنظم يمثل ما يقرب من ٦٠ في المائة من العمالة العالمية، ومعظمها في الاقتصاد الريفي، وأنّ أكثر من ٩٠ في المائة من المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر في جميع أنحاء العالم تعمل في القطاع غير المنظم، فإنه يدعو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى وضع الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد الريفي في صميم أولوياته. وإدراكاً منه بأنّ إضفاء السمة المنظمة على الوظائف والوحدات الاقتصادية ومنع إضفاء السمة غير المنظمة عليها يتطلب مجموعة شاملة من الإجراءات المتسقة والمنسقة، بما في ذلك السياسات الاقتصادية والتنظيمية والمالية وسياسات العمالة والسياسات الاجتماعية، يوصي مجلس الإدارة باعتماد تدابير تهدف إلى دعم المنشآت المستدامة - وخاصة المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر - من خلال تعزيز بيئة أعمال تمكينية، بما في ذلك إطار تنظيمي ومؤسسي سليم، إضافة إلى تحسين فرص الحصول على الائتمان وتدابير تعزيز الإنتاجية. ويوصي أيضاً باعتماد تدابير لتوسيع نطاق الحصول على الحماية الاجتماعية وزيادة الأجور والدخل وحماية حقوق العمال، بما في ذلك من خلال تفتيش العمل، وكلها عناصر أساسية في الانتقال إلى السمة المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، يدرك مجلس الإدارة بالدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيات الجديدة في مواجهة تحديات الانتقال من خلال زيادة إنتاجية العمل وتوسيع فرص الدخل والعمل ودعم الحصول على حماية العمال والحماية الاجتماعية الملائمتين.

(ج) دعم الانتقال إلى اقتصاد رقمي متزايد.

تطرح الابتكارات التكنولوجية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، فرصاً وتحديات أمام عالم العمل. ويدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى تشجيع التعاون الدولي من أجل تحقيق تحولات رقمية آمنة تسهم في التنمية المستدامة. وتتمثل إحدى الأولويات في بناء المعارف حول تأثير هذه الابتكارات على سوق العمل من أجل الاستفادة القصوى من كامل إمكانات التقدم التكنولوجي ونمو الإنتاجية في خدمة العمل اللائق والتنمية الاجتماعية قدرالإمكان، مع التقليل إلى أدنى حد من أي أثر سلبي. وإذ يؤكد مجلس الإدارة أنّ الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية قد اتفقت على الحاجة إلى تحديد نهج أكثر اتساقاً لمنصات العمل الرقمية، على أن يتم تحديده في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ من خلال مفاوضات ثلاثية لوضع معيار بشأن "العمل اللائق في اقتصاد المنصات"، فإنه يدعو مؤتمر القمة إلى مراعاة الدور المهم الذي يؤديه الشركاء الاجتماعيون في إرساء بيئة تساعد على تقليص الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها واستحداث فرص الدخل وتعزيز تنمية المهارات وضمان احترام حقوق العمال في الاقتصاد الرقمي وتعزيز إمكانات التقدم التكنولوجي لاستحداث فرص العمل اللائق.

(د) دعم الانتقالات العادلة إلى الاقتصاد الأخضر.

إنّ مجلس الإدارة، إذ يعترف بأنّ السياسات الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ يمكن أن تكون لها آثار سلبية خطيرة، ولا سيما على أكثر الفئات استضعافاً، فإنه يحث مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية على تشجيع الانتقال العادل للقوى العاملة والمنشآت عند الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار التحديات المحددة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعملية التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، إذا تم تصميمها بعناية من خلال حوار اجتماعي قوي وإذا تم تمويلها بشكل كاف، يمكنها أن ترسي نُظماً إيكولوجية أكثر قوة وتستحدث وظائف لائقة جديدة ومنشآت مستدامة وتبني مجتمعات أكثر شمولاً، من دون ترك أحد خلف الركب. ويدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني إلى إعطاء الأولوية للبُعد الاجتماعي لعمليات الانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضراراً وتأثيرها على العمالة، بالاستناد إلى إطار شامل لتنمية المهارات ونظام مالي ملائم. ويشكّل المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل خير مثال في هذا الصدد.

(هـ) دعم أطر شاملة لاقتصاد الرعاية.

يوصي مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية بتسليط الضوء على الأهمية المجتمعية الهائلة والإمكانات الاقتصادية لأعمال الرعاية، كما يوصيه بأن يقدم التوجيه إلى الدول الأعضاء لمعالجة مسألة الانتقاص من قيمة أعمال الرعاية وتشجيع الاستثمار والنهوض بالعمل اللائق في اقتصاد الرعاية، تماشياً مع استنتاجات المناقشة العامة بشأن اقتصاد الرعاية التي أجراها مؤتمر العمل الدولي في دورته لعام ٢٠٢٤.

(و) تنفيذ برنامج تحويلي بشأن المساواة بين الجنسين.

يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى تعزيز تنفيذ برنامج تحويلي بشأن المساواة بين الجنسين في عالم العمل يشمل القضاء على القوالب النمطية الجنسانية والتمييز، في القانون والممارسة على حد سواء، في جميع مجالات العمالة والسياسات الاجتماعية، فضلاً عن تعزيز التوازن بين العمل والحياة لكل من المرأة والرجل. ولا يزال تحقيق المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية والقضاء على العنف والتحرش في مكان العمل من الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها والتي تتطلب بذل المزيد من الجهود. علاوة على ذلك، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة إلى تشجيع الاستثمارات في تنمية المهارات وروح تنظيم المشاريع لدى النساء، وكذلك في تعليم الفتيات، لا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مما سيوفر الفرص أمام النساء لتحسين سبل عيشهنّ مع الحفاظ على النمو الاقتصادي.

الإدماج الاجتماعي

١٠. في ما يتعلق بالإدماج الاجتماعي، يوصي مجلس الإدارة بالتركيز على الأولويات التالية.

(أ) تعزيز الحقوق وتكافؤ الفرص للأفراد والفئات في أوضاع استضعاف.

يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى التركيز على تسريع إحراز التقدم في احترام وتعزيز وإعمال حقوق الإنسان وحقوق العمل للأشخاص المنتمين إلى فئة أو أكثر من الفئات المستضعفة، أو الفئات في حالة استضعاف التي تواجه الاستبعاد والتمييز. ويشمل ذلك الحق في المساواة في المعاملة وفي الحصول على فرص العمل والتعليم والخدمات الأساسية والعمل اللائق والموارد الإنتاجية على قدم المساواة. كما يلزم اتخاذ إجراءات محددة لتسريع مشاركة الفئات المستضعفة في القرارات التي تؤثر عليها.

(ب) اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

وفقاً للأمم المتحدة،[٢] عاش ٧١ في المائة من سكان العالم عام ٢٠٢٠ في بلدان زادت فيها أوجه انعدام المساواة في الدخل منذ التسعينات، ومعظمها في الاقتصادات المتقدمة ومتوسطة الدخل، في حين انخفض انعدام المساواة بين البلدان نسبياً. والحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها هو أولوية من أولويات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهو ما يصبو إليه الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها). وإذ يدرك مجلس الإدارة أنّ أوجه انعدام المساواة يمكن أن تتخذ أشكالاً وأبعاداً عديدة، فإنه يدعو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من أوجه انعدام المساواة، بما في ذلك عن طريق تشجيع إحراز التقدم نحو تحقيق الهدفين ٨ و١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة). كما يدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة لمنظمة العمل الدولية من أجل الحد من أوجه انعدام المساواة في عالم العمل ومنعها، والتي تشمل مجموعة من المبادئ التوجيهية والإجراءات ذات الأولوية. وأخيراً، يوصي مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني بأن يدعو النظام متعدد الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ولجانها الإقليمية، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية، إلى العمل معاً بشكل أوثق لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام المساواة على المستويين العالمي والوطني.

[٢] انظر:
UN Department of Economic and Social Affairs (UNDESA), *World Social Report 2020: Inequality in a Rapidly Changing World*, 2020.